

## توضیحات و بیان مبانی هذه المسائل

لا ريب في عدم اختصاص المفad بالعبادات بل يجري في كل ما يبتلـي به المكلف كما صرـح بذلك في ذيل المسالة: ٢٩.

و من اللازم في اظهار الرأـي في المسالة و ما حولها الالتفات الى تعـين وجوب العلم بالاحـكام من كونه نفسيا بالاصالة ام نفسـي طـريقـي ام غير ذلك و الصـحيح - كما اثبـناه في محلـه - الثاني.

وكـافية الامـتثال الـاحتمـالـي في مجال اـمـكـانـ الـعـلـمـ بالـتـفـصـيـلـ - كماـ هـيـ صـحـيـحةـ - من دون ان يوجـبـ خـلـلاـ فيـ تـمـشـيـ قـصـدـ القرـبةـ اوـ مـحـذـورـ آخرـ .

و افتراض عروض عنوان ثانوي يضرـ و يفسـدـ كالـلـعـبـ فيـ قـالـبـ الـامـتـثالـ خـارـجـ عنـ مـفـروـضـ الـكـلامـ.

و بالـنـسـبـةـ الىـ المسـالـةـ : ٤٩ـ فـرـضـنـاـ عـدـمـ حـرـمـةـ قـطـعـ الصـلـاـةـ فـيـ اـفـتـرـاضـ الشـكـ فـيـ اـثنـاءـ الـعـلـمـ حـتـىـ يـصـحـ تـصـدـيقـ السـيـدـ المـاتـنـ فـيـ مـقـالـتـهـ هـذـهـ .

## الاقتراح

يـجـبـ<sup>١</sup> عـلـىـ المـكـلـفـ الـعـلـمـ بـالـاحـكـامـ الـتـيـ يـبـتـلـيـ<sup>٢</sup> بـهـاـ مـنـ دـوـنـ اـنـ تـتـوـقـفـ صـحـةـ الـعـلـمـ عـلـيـهـ فـيـ اـفـتـرـاضـ مـطـابـقـةـ الـمـأـتـيـ بـهـ لـلـحـجـةـ الـفـعـلـيـةـ .

و لا فـرقـ فـيـ ذـلـكـ بـيـنـ مـسـائـلـ الشـكـ وـ السـهـوـ وـ غـيرـهـاـ .

اـذـاـ اـتـقـ اـنـ اـثـنـاءـ الصـلـاـةـ مـسـالـةـ لـاـيـعـلـمـ حـكـمـهـاـ يـجـوـزـ لـهـ اـنـ يـبـنـيـ عـلـىـ اـحـدـ الطـرـفـيـنـ وـافـقـ الـاحـتـيـاطـ اـمـ لاـ وـيـكـنـفـيـ بـهـ فـيـ اـفـتـرـاضـ اـنـكـشـافـ مـطـابـقـةـ مـاـ اـتـيـ بـهـ لـلـحـجـةـ الـفـعـلـيـةـ عـلـيـهـ .

كـماـ يـجـوـزـ لـهـ قـطـعـهـاـ اـذـاـ لـمـ يـصـدـقـ عـلـىـ فـعـلـهـ هـذـاـ الـوـهـنـ بـمـثـلـ الصـلـاـةـ وـ الطـوـافـ . وـ الـحـكـمـ جـارـ فـيـ غـيرـ الصـلـاـةـ اـيـضاـ .

١ . بالـوجـوبـ النـفـسيـ الـطـرـيقـيـ . وـ فـيـ اـفـتـرـاضـ صـدـقـ الـعـنـاوـيـنـ الثـانـوـيـةـ قـدـ يـلـحـقـ الـوجـوبـ بـالـوجـوبـ النـفـسيـ الـاـصـالـيـ كـعـنـوانـ التـهـاـونـ وـ الـوـهـنـ بـالـشـرـيـعـةـ الـمـطـهـرـةـ وـ الاـ يـجـبـ نـفـسـيـاـ غـيرـ طـرـيقـيـ يـتـرـتـبـ عـلـىـ تـرـكـهـ الـعـقـابـ وـ عـلـىـ فـعـلـهـ الـثـوابـ .  
٢ . الـمـوـضـوـعـ الـاـبـلـاءـ عـنـدـ وـاقـعـ الـاـمـرـ وـلـكـنـ الـمـكـلـفـ يـرـجـعـ فـيـ عـمـلـ شـخـصـهـ إـلـىـ الـمـتـعـارـفـ فـيـتـعـلـمـهـ .

(المسألة ٢٩): كما يجب التقليد في الواجبات والمحرمات يجب في المستحبات والمكرهات والمباحات. بل يجب تعلم حكم كل فعل يصدر منه، سواء كان من العبادات أو المعاملات أو العاديّات. قد مرّ البحث عن مفاد الفقرة الأولى من المسالة في المسائل : ١ ، ٥ ، ٦ و يأتي بوجه في المسالة: ٣٠.

### ايضاح

قد يلاحظ على عطف الفقرة الثانية من المسالة على الفقرة الأولى منها ولا سيما بلفظة «بل» الدالة على الترق مع كونهما شيئاً احديهما تتعلق ببيان سعة دائرة التقليد و ثانيتهما ببيان لزوم تعلم الاحكام. وكان من الاولى ذكر الفقرة الثانية في المسائل الانف ذكرها قريباً. والامر سهل بعد وضوح المراد. وكانتنا في غنى عن التعرض الى التعليقات او الايضاحات الواردة ذيل متن العروة بعد وضوح المفاد مبناه و ما يبني عليه.

### الاقتراح

يجب التقليد في كل ما يصح ويلزم ان يستند الى الشرع حتى في عدم الحكم<sup>٣</sup> مما يتعلق بالاجتهاد والتقليد وليس مورداً للقطع واليقين.<sup>٤</sup> ويجب تعلم حكم كل ما يرتبط به من العبادات والمعاملات وغيرهما عند البتلاء بها.

<sup>٣</sup>. فيشمل الإباحة عند القائل بكونها ليست بحكم بل هي عدم الاحكام الاربعة التكليفية.

<sup>٤</sup>. يخرج بهذا القيد التقليد في بيان بعض الموضوعات والمصاديق التي يتدخل فيها بعض الفقهاء مع عدم كون ذلك من شأنهم ولا يأتي منه تكليف يتوجّه الى المقلد بعد ما لم يتجاوز رأيهم فيه عن كونه نظرة شخصية غير فقهية الى فتوى يجب التقليد فيها.